Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المنتقلة ، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بدئ قبله بمعرفة النحو ، ثم جيئ به بعده ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرُّف الحال » [1] ، وهذا الكلام يحدد العلاقة بين العلمين ، ويبين أن فصل أحداهما عن الآخر كان لأسباب منهجية ، وأنه ينبغي دراسة التصريف قبل النحو لأن الكلمة أساس الجملة .

وفي مواضع كثيرة من خصائصه يتناول قضايا صرفية تحت عناوين تخص الدرس النحوي بمفهومه المعاصر يقول في واحد منها : « ومن الأعلام المعلة على المعاني ما استعمله النحويون في عباراتهم من المثل (الأوزان) المقابل بها الممثلات نحو قولهم (أفعل) إذا أردت به الوصف وله فعلاء لم تصرفه ، فلا تصرف أنت أفعل هذه من حيث كان علماً لهذا المثال ، نحو : أحمر ، أصفر ، أسود ، أبيض ، فتجرى أفعل هذا مجرى أحمد وأصرم علمين ، وتقول : فاعله لا تنصرف معرفة وتصرف نكرة ، فلا تصرف فاعلة ، لأنها علم لهذا الوزن ، فجرت مجرى فاطمة ، وعاتكة ، وتقول فعلان إذا كانت فعلى فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فلا تصرف فعلان هذا لأنه علم ، لهذا الوزن بمنزلة حمدان وقحطان . . . . وتقول : وزن إبراهيم (فعلاليل) فتصرف ، هذا المثال لأنه لا مانع له من الصرف ، ألا ترى أنه ليس فيه أكثر من التعريف وسبب واحد لا يمنع الصرف ولا تصرف إبراهيم للتعريف والعجمة وكذلك وزن جبرائيل فعليئل فلا تصرف جبرائيل وتصرف مثاله . . . . والهمزة فيه زائدة لقولهم : جبريل ، وتقول مثال جعفر فعلل فتصرفها جميعاً ليس في كل منها أكثر من التعريف » [2] .

---

(1) ابن جني « المنصف في كتاب التصريف » . ص 195 .

(2) ابن جني « الخصائص » .